رامز

الصحيفة السوداء
في تقييد المعاهدة العراقية ـ البريطانية

١٩٣٠

341.2567:R17sA

رامز، محمود.

341·2567
R17sA

DEC 17 '69

JAFET LIB.
1 DEC 1982

7 Sep 89

J. Lib.
19 OCT 1986

341.2567
R17sA
c.1

٢٦٥٤
د د

الصحيفة السوداء

في تفنيد المعاهدة العراقية - البريطانية

لسنة ١٩٣٠

بقلم

محمود رامز

هديتي: الى شهداء الحرية في قبورهم
الى الاحرار في جهادهم
الى الشباب العربي الناهض
الى الشعب العراقي المجاهد

48499

مطبعة دار السلام في بغداد

مقدمـــة الكتاب

ابرمت الحكومة العراقية فى ٣٠ من حزيران الماضى المعاهـــدة العراقية الانجليزية وقد اذيعت نصوصها على الشعب العراقى الكريم، وكان حديثها موضوع هذا الظرف العصيب، كما ان نشرها حتم علينا المقايسة بينها وبين المعاهدات الاخرى لتفيد ما احتوته ولاظهار زيفها ومخبآتها للملأ لتطلع الامة على هذه القيود التى تصاغ لها تحت ستار «كلمات» الاستقلال وطلاء الحرية

امعنا النظر فى هذه المعاهدة الجديدة وتتبعناها مادة فمادة وغاية فغاية وملحقاً ملحقاً فكانت «شاذة» فى وضعها واملاء فصولها، كما كانت تقر الحماية والانتداب والاحتلال والاستعمار على العراق بالرغم من «فوز المفاوض» العراقى فى اصطياد كلمة «الاستقلال التام» وحشرته حشراً فى نص المعاهدة فكانت كالرقعة البيضاء فى القميص الاسود.

دعتنى الضرورة — بعد نشر المعاهدة الجديدة — ان اتجول جولة فى المعاهدات العراقية الانجليزية المعقودات سابقاً وان أجيل النظر فى المعاهدات التى عقدت مع اقطار أخرى لها اوضاع كالوضع السياسى فى العراق، ثم درس المعاهدات مع سائر الاقطار المنشور عليها لواء الحماية وما الى هذه الحماية كحكومات الراجات بالهند والمستعمرات فى اقطار أخرى ايضـــاً الخ فلقد مررنا بتلك العقود الدولية وبسائر المعاهدات التى ربطت دولة قوية باخرى ضعيفة اوهى تضاهى الموقف العراقى

السياسى فوجدنا ان المعاهدة العراقية الجديدة قد « شذت » عن جميع تلك القيود واصبحت تمتاز بما حفظته لبريطانيا من التمتع والاستقلال الصادق لقوانها ولموظفيها ولخطوط طيرانها فى العراق .

ومن هنا ساورتنا الحيرة فى هذا المصير الذى انتهينا اليه وكانت الضرورة تقضى علينا بتنفيذ هذه المعاهدة واطلاع الرأى العراقى العام على ما ظهر منها وما بطن ، لذلك صحت العزيمة على نشر الملاحظات فى كتاب سميناه « الصحيفة السوداء » كما سبق اعلام الجمهور به وهذا النقد المستند الى الحقائق انما هو نقد نزيه مستمد من المعاهدات التى بينتها آنفاً ورجائي الى المخلصين واحرار الامة ان يرشدوني الى سهو قد اتيته او خطأ جاء عفواً ، ذلك لان قصدى خدمة البلاد والقيام بالواجب نحو امتى وما العصمة الا لله ؟

المادة الاولى من المعاهدة

لقد نادت الحكومة باعلى صوتها ، بان المعاهدة الجديدة ستنعقد على اساس الاستقلال التام وبما انني لم اجد فى هذه المادة ما يؤيد ذلك ما عدا المداخلة الفعلية من الدولة البريطانية بفرضها المشورة فى امورنا الخارجيـــة الامر الذى يشل استقلالنا الخارجى ويبسط (الحماية) و (الوصاية) الصريحتين وان هذه المداخلة لا تتفق واستقلالنا الخارجى وحاكميتنا المطلقة فكيف يجتمع النقيضان ؟!!!!..

ان الدولة المستقلة يجب ان تكون ذات شخصية معنوية تمثل الامة باجمعها ويحق لها ان تتمتع بجميع الحقوق الطبيعية والواجبات المختصة بالاستقلال والمساواة والسيادة والملكية بين الدول فمثلا يجب :

أ ــ ان تمثلها حكومة تنقاد اليها تبعتها .

ب ــ ان تكون دولة حاكمة مستقلة .

ج ــ ان تتمكن من ادامة حياتها .

د ــ ان تملك ارضاً محدودة

كل هـذا من حقوق الدولة المستقلة فهل اعتقدت انكلترة بذلك حتى اضطر الفريقان الى وضع اسس المادة الاولى حيث نصت على ان (يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة ملك بريطانية ويؤسس بين الفريقين السامين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما وتجرى بينهما

مشاورة تامة وصريحة فى جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون لها مساس بمصالحهما المشتركة. ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لا يقف فى البلاد الاجنبية موقف لا يتفق وهذا التحالف او قد يخلق مصاعب للفريق الاخر.»

ان نص هذه المادة يصبح صحيحاً اذا كانت المعاهدة معقودة بين دولتين مستقلتين متساوية فى الحقوق والواجبات المعترف بها بين الامم. اما اذا كان الاتفاق تم بين دولتين احداهما قوية والاخرى ضعيفة بحيث تستطيع الدولة الاولى املاء ارادتها من جميع الوجوه على الدولة الثانية متى شاءت سواء أكان لذلك مساس بمصالحها او بمصالح حلفائها او لم يكن فالتقييد فى معاهدة بماده مثل هـذه بين دولتين متفاوتتين فى القوة والضعف مما يستلزم مداخلة القوى فى شؤون الفريق الضعيف فيما يتعلق باموره الخارجية وهذا مما يؤثر فى الاستقلال و يثلمه لا بل يزيله واذا ارادت انكلترة ان تعقد حلفاً مع جيراننا كتركية وايران وغيرها لتأمين مصالحها الخاصة بحيث قد يكون لذلك الحلف مساس بمصالح العراق فهل يمكننا ان نمنع انكلترة من عقد ذلك الحلف او انه اذا عقد حلفاء انكلترة حلفاً ايضاً مع جيراننا ولانكلترة علاقة بذلك الحلف فهل يمكننا اذا رأينا انه يمس بمصالحنا ان نمنع ذلك الحلف فالجواب على هذا كلا. اننا لن نستطع ان نعمل شيئاً فى ذلك الصدد ولكن انكلترة تستطيع تنفيذ كلما تريده فى هذا الباب فتسيطر على امورنا الخارجية جميعاً واثباتاً لما تقدم ان المعاهدات التى تم عقدها بيننا و بين انكلترة تلك المعاهدات المفعمة

بكلمات الاستقلال والحرية الخلابة طيلة عشر سنوات منصرمة لم تتمكن من تنفيذ مادة واحدة منها فى صالحنا اما المواد التى فى صالح الانكليز فقد نفذت جميعها مع ما هنالك من الزيادات المخبوثة فى جوف الكلمات المبهمة والمستورة فى خلال السطور المنمقة فوضع اليد على الشؤون الخارجية لدولة مما يؤثر فى سياستها الخارجية وما هو الا معول لهدم ركن من اركان الاستقلال وتثبيت صفة الحماية بعينها لانه متى شاء الفريق القوى يخلق سبباً ليس فى الحسبان لتسويغ عمله بدعوى انه يمس بالمصالح المشتركة .

ان العراق دولة حديثة النشء وفى حداثتها تحتاج الى توثيق عرى علاقاتها التجارية والسياسية مع الدول الاخرى ولاسيما بجيرانها لتحصل لها كياناً محترماً بين الدول وجيراننا هم تركية وايران ونجد وسورية وغيرها وتربطنا بهؤلاء علاقات كثيرة منها دينية ومنها تاريخية وقومية وان من الضرورة المحتمة ان نحكم علاقاتنا مع هذه الدول ولكن نص المادة التى نحن بصددها وهو عبارة « المساس بالمصالح المشتركة » قد يؤول فى النتيجة الى غل يدنا عن عقد اية معاهدة مع هذه الدول بتمسكه ان لهذا مساساً بالمصالح المشتركة .

اما الفقرة الاخيرة من هذه المادة وهى « يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لا يقف فى البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف او قد يخلق مصاعب للفريق الاخر » . ان المجال مفتوح لانكلترة فى هذه الفقرة لتفسيرها ايضاً بحيث تضع الاقطار العربية فى

عداد الدول الاجنبية وهنا الطامة الكبرى والمصيبة العظمى على العراق واهله اذا قبل بهـــذه الفقرة فيكون بذلك بعزلة عن باقي الاقطار يبعده عن الغاية التي يرمي اليها من الوحدة العربية بينما نحن بحاجة الى توثيق العلاقات بالبلدان العربية من تأليف جمعيات تعاونية وعقد اتفاقات خاصة لصيانة المصالح العربية المشتركة وتوطيد اواصر العروبة وهلم جرا فاذا كانت انكلترة تقف حجرة عثرة في هذا السبيل فاقرأ والفاتحة على العراق وعروبته وهذا مما كنا لا نأمله من حكومة اهم اعضائها من رجال الثورة العربية . فقد جاءت هذه المادة نفسها في معاهدة سنة ١٩٢٧ من المادة الثانية الا انها لم تنص على المشاورة في الامور الخارجية ولا نصت على كيفية موقف الفريقين في البلاد الاجنبية وكان من اعضاء الوزارة التي عقدت تلك المعاهدة العسكري والسعيدي فقبولها اليوم بهذين الشرطين في المعاهدة الجديدة اللذين كانت المعاهدات القديمة خالية منهما مما يوجب الاستغراب ! فهل نحن مستقلون بناء على ما تقدم الاستقلال الذي ننشده ام اننا بقبولنا هذه المادة نعترف باننا دولة محمية وان انكلترة من حقها التدخل في جميع شؤوننا وبسط سيطرتها علينا بصورة صريحة لا تقبل التأويل او الشك ؟

المادة الثانية من المعاهدة الجديدة

تبديل المعتمد السامى بالسفير الممتاز

(٢) يمثل كل من الفريقين السامين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الاخر ممثل سياسى (ديبلو ماتيكى) يعتمد وفقاً للاصول المرعية ».

ان هذه المدة تتعلق بالتمثيل السياسى ولما كنت مصمما على الانتقاد بصورة نزيهة رأيت من واجبي الفات نظر الامة الى خيرها وشرها ولا بد لى من القول فى هذا الموضوع بأن المعاهدات تعقد بين الدول و يوقع عليها من قبل المفوضين قبل عرضها على المجالس النيابية للابرام فاما ان تقبل واما ان ترفض ولا يمكن تعديل او قبول مادة من موادها

ان هذه المادة ازالت عن كاهل العراق الجزية التى كانت مخصصة للمعتمد السامى فى العراق وقد نشر رئيس الوزارة ببلاغه المعلوم بالغاء هذه الجزية اعتبارا من سنه ١٩٣١ وكان المقرر فى عهد الوزارة السابقة الغاء هذه الجزية فى سنة ٩٣٠ ولكن المشادة بين دار الاعتماد والوزارة والتى سببت الازمة الوزارية المعلومة واستقالة الوزراء من مناصبهم اخرت تنفيذ ذلك فاستفاد الانكليز من هذا فلم يعرف المبلغ المخصص لدار الاعتماد فى ميزانية سنة ١٩٣٠ على دوائر دار الاعتماد وانه سينفق فى سبيل شراء الدور المجاورة لدار الاعتماد فلا ارى لزوماً لذكر ذلك فى هذه المادة لان البلاغ كاف لتبيان ذلك. ومع هذا فاني اعد ان هذه المادة

مع كل ماجاء فيها احسن من المادة التى تقابلها فى معاهـــدة سنة ١٩٢٧ فيما يخص المعتمد السامي على شرط ان يكون تطبيقها عملياً والافتبديل اسم المعتمد السامي بأسم السفير مع ابقاء النفوذ كما كان سابقاً امر لانجد فيه رائحة الاستقلال المزعوم وان ليس لانكلتره الحق فى جعل ممثلها اول سفير وله امتياز التقدم على ممثلى باقى الدول لان النظام المختص بالسفراء المؤرخ فى ١٩ مايس ١٩١٥ الذى نشره مؤتمر فينا لمنع الاختلافات التى تقع بين السفراء فيما يخص حق التقدم بين الممثلين السياسيين وان ممثلى الدول الموقعين على معاهدة باريس قرروا خلاف ماقرره فخامة رئيس الوزراء يتواطئو دمع انكلترة فلذلك نترك هذا للعالم المتمدن ولنصرف النظر عن هذا البحث الدقيق الذى يمس الدول جميعاً ،فانكلتره لضعفنا طلبت منا قواعد شاذة خلافا للقواعد الدولية المعمول بها مما اعتقد انه يمس كرامة الدول الموقعة على قرار باريس الصريح لان لكل دولة ان توفد الى دولة اخرى ممثلا من عين الصنف الذى ينتسب اليه ممثل تلك الدولة عندها ولكنى لاادرى الداعى الى هذا الشذوذ الجارى ولا بأس من قبول هذه القاعدة الشاذة التى تنافى مقررات الدول!!؟ وان مصر لم تقبل بما يختص بالتقدم كما نحن قبلناه بقى علينا ان نبحث فى امر هذا الممثل السياسى للعراق .

التمثيل السياسى من جهة بمعناه الصحيح مزالاستقلال عند الدول المستقلة استقلالا تاماً والحاكمة حكماً مطلقاً على شؤونها الداخلية والخارجية ولكن نص المادة الاولى الذى يشل ايدينا كما بينا عن التصرف بشؤوننا الخارجية كما نشاء لايجعلنا نرى فى تمثيلنا الخارجى رمزاً للاستقلال التام فللدول شبه

الحاكمية وحتى المحمية والممتلكات البريطانية وغيرها من الدول التى تتمتع باستقلال داخلى فقط تمثيل سياسى ايضا ولكنه تمثيل مقيد.

فلا يمكننا والحالة هذه ان نحكم بأننا دولة مستقلة استقلالا تاماً هذا من جهة اخرى. ومثال ذلك ان مصر مع كونها كانت تابعة للدولة العثمانية كان لها حق قبول الممثلين الخارجيين من الدول وان المعاهدة التى عقدت بين روسيا وتركيا فى (فينارجه) سنة ١٧٧٤ اكتسبت الولايتان الافلاق والبغدان حق ارسال الممثلين لدى الباب العالى كذلك جمهورية افريقيه الجنوبية أنها كانت بنظر انكلتره تابعة لحاكميتها الا انها كانت مخولة حق ارسال وقبول الممثلين لدى الدول ومنذ معاهدة فرساى خولت هذه الصلاحية لبعض المستعمرات الانكليزية فبناءً على هذا يجب ان لا نقول ان كل تمثيل سياسى هو رمز الاستقلال فتمثيلنا محدد وخارجيتنا ليست بأيدينا والدليل على شاهد الحال هى الواقعة التى حدثت فى لندن على الممثل السياسى السابق مزاحم بك الباجه جى حينما بين رأيه فى معاهدة سنة ١٩٢٧ حيث سحبت يده وعين بدله آخراً غيره؟

المادة الثالثة والرابعة

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين فى حرب رغم احكام المادة الثالثة المذكورة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامى المتعاقد الاخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق المادة التاسعة ادناه وفى حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان السامياط المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعى فى اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق فى حالة حرب او خطر محدق تنحصر فى ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية فى الاراضى العراقية جميع ما فى وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانى والمطارات ووسائل المواصلات لكن لدولتين عظيمتين متساويتين فى الحقوق والواجبات ان تعقد حلفاً على اساس المساواة ويبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد مساعيهما لمعاونة احدهما الاخر وفاق ما يتعهدان به كاتفاق انكلترة وفرنسة وروسية فى الحرب العظمى اما اذا كان الاتفاق معقوداً بين دولة قوية ودولة ضعيفة او دولة لها شبه حاكمية فيفسر الاتفاق فى نظر الحقوق الدولية اتفاق بين دولة حامية ودولة محمية كاتفاق انكلترة والممتلكات البريطانية التى تملك استقلالا له شبه حاكمية يفوق استقلالنا والدليل الاكيد على هذا ان المادة الرابعة من تحالف لندن ١٨٨٤ المنعقد بين انكلترة وبين جمهورية افريقية الجنوبية كان يقضى بان لا تعقد

هذه الجمهورية اية معاهدة مع اية دولة دولة أخرى باستثناء (اورانز) ما لم تصادق عليه انكلترة فهذه المادة قيدت جمهورية (الترانسفال) بقيد ثقيل بدرجة مكنت انكلترة من ان تدعى بان جمهورية (الترانسفال) غير مستقلة و خير مثال لهذا حلف باجيكة وفرانسة وما حل بها فى الحرب العالمية .

كذلك المعاهدة المنعقدة فى ٢٢ آيار سنة ٩٠٣ بين الولايات المتحدة الاميركية (وجزيرة كوبا) كانت تشترط ان كوبا لا يمكنها ان تدخل مع اى دولة اجنبية فى معاهدة ما وبناء على هـذه القيود التى قبلتها كوبا فى المعاهدة اعتبرت تحت الحماية الاميركية التى نجد ان المعاهدة نفسها لم تصرح فى الحماية وهكذا كان الامر مع جمهورية (باناما) بموجب معاهدة (هى — واريللا) المنعقدة بواشنطون سنة ١٩٠٣ بكونها قبلت بعض القيود على نفسها تجاه اميركا فاعتبرت مخلة باستقلالها وقيل انها محمية ولكن الحقيقة ليست كذلك من حيث جمهورية باناما من الدول الحاكمة الا انها قيدت نفسها ببعض القيود مقابل منافع جوهرية فكيف بنا بينما لم ننل اى شئ يذكر وقبلنا الحماية ولو ان المفاوض المحترم اطلع على معاهدة ادرنة ١٨٢٤ حينما ظهرت الثورة فى بلاد اليونان حين كانت تابعة لحكومة تركيا فى عهد السلطان محمود الثاني وعلم بتشويق انكلترة الى المداخلة واطلع على معاهدة لندن ١٨٢٧ الموقعة من قبل الدول الثلاث انكلترة وفرانسة وروسيا وتبليغ السلطان بعقد الهدنة مع اليونان ورفض السلطان القرار المذكور واعلان روسيا الحرب على الترك ومعاونة فرانسا لها وعدم ابداء

اى حركة عدائية نحو تركيا من قبل انكلترة بكونها لم ترد اضعافها لرأى انه من الاولى له ان يصرف النظر عن هـذه المادة تاركا العراق حراً فى تصرفاته . ولما كان نوع المعونة غير معين فى هذه المادة نظراً الى احكام الفقرة الاخيرة لذلك لا يمكن قبولها باى وجه كان لان نوع المعونة يجب ان يعرف القصد منه وان تعين درجته خوفاً من ان يفسر وفقاً لرغائب اقوى الدولتين عند وقوع الخطر وان يكون ذلك مثلا بدرجة (مظاهرة) دون ان تخوض غمار الحرب معنا او ان تعده تعهداً بدفع المال فقط او باعطاء معدات حربية فقط او تتعهد بدخولها فى الحرب فعلا . لاننا اذا نظرنا الى المعاهدة التى عقدتها انكلترة سنة ١٨١٤ مع متفقيها الثلاث تعهدت باشتراكها بتقديم خمسة ملايين ليرة وفى ٢٥ آذار سنة ١٨١٥ تعهدت فى معاهدة الاتفاق المربع المنعقد فى (فينا) بتقديم مائة وخمسين الف جندى على ان يدفع مبلغ معين لكل جندى فالمعاهدات اذن تعقد بهذه الصورة الصريحة وليس كما هو الحال عندنا اما المعاهدات المبهمة ولاسيما منها هذه المادة التى نحن بصددها مما يولد الشك والارتياب وبناء على ما تقدم فان قبولنا محالفة دولة قوية كانكلترة المشتبكة مصالحها فى العالم من غربه الى شرقه نرى العراق مغلول اليد فى عقد المعاهدات المقيدة له فضلا عن ان هذا مما يعترض عليه معاداة اعداء انكلترة وحلفائها بينما نحن فى امس حاجة الى تحسين علاقاتنا مع الدول الاخرى كما وضحته فيما سبق .

لذلك فاني أرى ان معونة جلالة ملك العراق لجلالة ملك انكلترة

ـ نوعاً ما ـ معينة فى هذه المادة ولكن معونة جلالة ملك انكلترة غير معينة فالعراق يضع تحت تصرف انكلترة جميع المرافق الموجودة فيه من طرق وسكك حديدية وانهر وموانى ومطارات الخ عدا جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسع جلالة ملك العراق تقديمها الى انكلترة . وهنا نرى اطلاقا فى المعونة لان ذلك مما يجعل المجال واسعاً لتفسير ذلك بكل شئ ممكن كاعلان النفير العام والتكاليف الحربية وهلم جراً من الامور ومعنى هذا ان العراق يكون باسره تحت تصرف الانكليز عند نشوب الحرب .

اما انكلترة فلم تعين نوع مساعدتها لنا كمقدار القوات التى تمدنا بها فى حالة نشوب حرب بيننا . الواجب يقضى علينا ان تبين ذلك بكل صراحة لان مساعدتنا مبينة بصراحة لا تقبل الجدل . فعلى فرض نشوب حرب بيننا و بين دولة أخرى وعلى فرض ان انكلترة رأت من مصلحتها ان لا تمدنا بالمساعدات الكافية لدرء الخطر عنا فما الضمان الذى بيدنا لحمل انكلترة على الوفاء بتعهدها فى حلفها معنا ؟ ولو ان المعاهدة تجب ان تكون هى الضامن الوحيد ولكن نظراً لعدم التصريح لا يمكننا انكلترة بنوع المساعدة التى تدرأ الخطر عن البلاد . لا شك ان المصلحة الخاصة ترجح على مصلحة الغير ففى الحرب العظمى نجد ان ايطاليا نكثت عهودها مع المانيا لان ذلك مما تتطلبه مصالحها الذاتية

اما مصر فقد جادلت على هذه المادة جدالا عنيفاً وعينت نوع المساعدات التى تسديها الى انكلترة فقيدتها باتفاق خاص ينص عليه مادة فمادة وغاية

فغاية فلا تتعدى حدود الانظمة والقوانين الادارية فى القطر وان لا يتولى القائد البريطاني ادارة السكك الحديدية وان تكون القوة البريطانية خاضعة للقوانين المصرية . ولكننا ونحن المشهورون بسخائنا الحاتمى الذى خرب بلادنا سابقاً والذى اورثنا شرف الامتيازات الكثيرة ساقنا الى فتح ابواب مرافقنا على مصراعيها لانكلترة القوية بهذه الصورة الفادحة ؟ .

المادة الخامسة

نصت هذه المادة على « حفظ الامن الداخلى والدفاع الخارجى واعتراف صاحب الجلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة فى جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك ومن اجل ذلك وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين بقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية فى البصرة او فى جوارها وموقعاً آخراً لقاعدة جوية فى غرب نهر الفرات وكذلك يأذن لصاحب الجلالة البريطانية فى ان يقيم قوات فى الاراضى العراقية فى الاماكن الانفة الذكر وفقاً لاحكام ملحق هذه المعاهدة على ان يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لا يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ولن

بمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق ،

عند تدقيقى هذه المادة وانا ارتعش من هولها تطلعت الى المعاهدات القديمة ووقفت على الغايات التى كانت تتطلبه منا حليفتنا من انتداب واستعمار واحتلال الى غير ذلك وقد كان ضجيجنا اذ ذاك يعلو عنان السماء متهمين الوزارات التى عقدت تلك المعاهدات بانواع التهم معتقدين ان ذلك تفريطاً بحقوقنا ومع ذلك فاني لم اعثر على مادة شبيهة بهذه المادة التى اقل مايقال فيها انها خلقت قناة سويس جديدة فى العراق . فلذلك اقصرت جهدى لتدقيق معاهدة سنة ١٩٢٧ التى ضج الشعب منها ونقم اشد النقمة على عاقديها فنظرهم بعين الازدراء والمقت الشديدين ولكن مع ذلك لم اجد فى هذه المعاهدة الجديدة التى يتبجح بها المفاوض العراقى بانها تضمن للعراق استقلاله التام مادة شبيهة بهذه بينما هى تجعل العراق جزء لايتجزء من الامبراطورية البريطانية .

ان المهم الغريب فى هذه المادة هو انها نصت على (حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانيه الاساسية بصورة دائمة فى جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك) فلو نظرنا ملياً فى هذا النص الغريب نجد ان المصلحة البريطانية هى المضمونة وان ليس من صالح العراق حفظ وحماية المواصلات البريطانية والتى ترمى الى استعباد الشعوب المضطهدة وحيث ان لبريطانيا مصالح مهمة فى الهند (قلب الامبراطورية) وحيث انها المورد الوحيد لاقتصادياتها العظيمة ولصرفياتها الطائلة اضطرت بريطانيا عند ذلك على

ان تنص فى هذه المادة لحفظ وسلامة هذا الطريق وهكذا اوجدت فى صلب هذه المعاهدة ان حماية هذه الطريق هى من صالح الفريقين المتعاقدين هذا من جهة ومن جهة ثانية فان لحماية هذه الطريق ينتقى صاحب الجلالة البريطانية قاعدتين او قواعد جوية فى البصرة او فى جوارها وموقعاً واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية فى غرب نهر الفرات.

ان القاعدة الدولية العامة تقرر « حفظاً لكيان وسيادة دولة مالا يجوز لاى دولة اخرى ان تمرر جيوشها من اراضى تلك الدولة الا بمساعدتها بصورة خاصة على ان تحدد المدة المخصوصة لمرور جيوشها » فكيف بنا الان ونحن نرى ان هذه المادة جعلت فى العراق احتلالا محضا هذا فضلا عن ان هذه النقاط الثلاث لم تحدد امكنتها ولم ينص على اى خط من خطوط الطول والعرض سوف تقع هذه النقاط وما هى مساحة الارض التى ستشملها . اما ان المادة نصت على ان ذلك لا يعتبر احتلال فهذا كلام ليس فيه سوى طلاوة خلابة واذا سلمنا جدلا وسمحنا لبريطانيا وضع مانستطيعه من القوات فى هذه المواقع فهلا يعتقد ان ذلك مما يجعل العراق مهددا من قبلها بوضع القوات التى ربما ستضطرها الظروف الى استعمالها ضدنا نظرا لمصلحتها . ونحن نتسائل من رجال حكومتنا عن الدوافع التى الجأتها الى قبول نص هذه المادة الجائرة فى الوقت الذى نشاهد فيه ان معاهدة ٢٧ وغيرها من المعاهدات السابقة التى لم يرض لها الشعب كما قلت لم تحتوى على مايشابه او يقارب هذه المادة يظهر من ذلك ومن المظنون فيه ان الحكومة العراقية قد عبثت

بموافقتها على هذه المادة بحجة وجود ما يشابهها فى المعاهدة المصرية الانكليزية ولكننا لو امعنا النظر فى ذلك لوجدنا اختلافا كثيرا وفروقاً متشعبة جديرة بالاهتمام وذلك للاسباب الاتية وهى :

١ لا — ان موقع مصر الجغرافى والسياسى يختلف كثيراً عن موقع العراق لان مصر واقعة على البحر الابيض المتوسط الذى هو شريان الدول الاوربية من الوجهة الاقتصادية .

ثانياً — وجود قناة السويس التى هى الطريق الوحيد الموصل الى المستعمرات الشرقية البريطانية خصوصاً منها الهند اما فى العراق فلا توجد هناك قناة السويس ولا يوجد من المحار المهمة ما يبرر لانكلترة ذلك .

ثالثاً — وجود السودان والاختلافات العظيمة بينها وبين بريطانيا وما نشأ عن ذلك من توتر العلاقات والمعارك السياسية العظيمة الشأن ، كل ذلك لا مثيل له فى بلادنا ولهذا فلا مبرر لحكومة العراق ان تنص على وضع هذه المادة التى ضربت استقلال العراق فى الصميم وجعلته مركزاً لاحتلال بريطانيا تلك التى ما فتأت تعمل للاستيلاء على كل ما تستطيع الاستيلاء عليه من مرافق البلاد وخيراتها . ان لهذه المادة علاقة شديدة بما جاء فى المادة الاولى والمادة الرابعة وهى مفسرة لها فى تقييد سياستنا الخارجية كما انها تشل سياستنا الداخلية وتفلجها وهذا التقييد يفسح المجال كثيراً لبريطانيا بالمداخلة فى شؤوننا الداخلية كمداخلتهم فى السياسة الخارجية .

وذلك انه لما كان حفظ خط المواصلات الامبراطورية من صالح الفريقين المشترك فلا يمكن للعراق ان يعقد حلفاً له علاقة بسياسته الداخلية لان حفظ خط المواصلات قد خول الانكليز حق انشاء ثلاث قواعد جوية في ارض العراق مما يجعل هذه المناطق والويتها تحت الحماية الانكليزية مباشرة. فقبولنا هذه المادة نكون قد قيدنا سياستنا الخارجية بالمادة الاولى وكذلك شللنا سياستنا الداخلية بقبولنا حفظ القواعد الجوية ومع الاعتداء على القوات المرابطة فيها وهذا مما يؤيد الاشراف على امورنا الداخلية وتفسير ذلك ان الانكليز اذا أعوا ان العشيرة الفلانية في تلك المناطق تعادي جيشها المرابط فتخلصاً من شرها وحفظاً لسلامتها يجب ابعاد تلك العشيرة فنحن بموجب اقرارنا بالمصالح المشتركة المقيده بالسياسة الخارجية قد افسحنا المجال للمداخلة في شؤوننا الداخلية ايضاً مع قبولنا ببسط الحماية الانكليزية على تلك الجهات وليس للانكليز ابداً اى حاجة لانشاء خط مواصلات جوى يربط العراق بالهند وانكلترة بل يمكن انشاء هذا الخط الجوى بين الهند وانكلترة بالاستغناء عن صيرورته من العراق لان انكلترة انكلترة واضعة يدها على شرق الاردن والكويت كما هو معلوم فيمكنها ان تؤسس لها هذا الخط بامراره من تلك الاصقاع. ولكن المعاهدة عينت لبريطانيا منطقة جوية في البصرة تستطيع بها السيطرة على الخليج الفارسي من ناحية وعلى العراق من ناحية أخرى وهذه المنطقة تعرض العراق الى تشاجر مستمر مع جارته ايران، بينما العراق في حاجة الى تحسين صلاته بجيرانه ولكن منطقة النفوذ هذه سوف تجر على العراق ويلات هو في غنى

عنها وهنا لابد لنا من ذكر ان الانكليز سعوا قبل مدة قصيرة لاقناع ايران بأن يجد هذا الخطر الجوى من اراضيها ولكن ايران رفضت ذلك رفضا باتا ثم راجت اشاعات مالها ان انكلترة تسعى لضم الكويت الى العراق وكان الذين يجهلون نيات الانكليز يجدون ويعتقدون انها لخير العراق اما الان فقد انكشفت نيات الانكليز وهى ربط الكويت بالعراق ومرور الخط الجوى يظهر من كل ذلك . ان انكلترة قد فازت بمرور الخط فى العراق علاوة على الكويت وبهذا قد بلغت غاياتها الاصلية ونحن نعلم ان مصر لم تستسلم استلاماً كليا من قبول هذه المادة فقد عارضت وابدلت كلما من شأنه ان يمس بسيادتها وانها كما تعلم قد حددت المواقع بصورة لاتقبل التأويل وقد نصت فى المعاهدة على عقد اتفاقية خاصة لهذا الامر بينما نجد ان صاحب الجلالة البريطانية مطلق التصرف فى تعيين مقدار الجنود التى سيقيمها فى العراق تقريباً حيث نصت المادة الانفة الذكر بأن يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية فى ان يقيم قواته فى الاراضى العراقية وفى الاماكن الانفة الذكر (ولو قيل فى الملحق سيتفق الفريقان على المقادير فان الذى يستقريه القارىء هو ان المعاهدة التى تقيم هذه المادة والتى قوضت اركان استقلال البلاد انما هى من عثرات المفاوضات التى قامت بها حكومة عسكرية يفتخر رجالاتها بانهم من القواد العسكريين نعم ان هذه المادة قد جعلت بلادنا مسرحا للجيوش البريطانية . والانكى من كل ذلك هو عدم تحديد هذه القوات فما المانع لبريطانيا مثلا من ان

نضع جيوشاً كثيرة العدد والفرق وهل بأستطاعة حكومتنا انقاص هذا العدد بعد ان تثبته بريطانيا وهذا مما يفسح المجال للسيطرة على اقطار مختلفة من بلادنا وجعلها مستعمرة بصورة لاتقبل الشك . اما الالفاظ المطاطة والجمل البراقة فذلك مما لا يفيدنا شيئاً لان واقع الحال يكذبه ولاننا لم نشاهد فى كل بلاد الله امة مستقلة لها كيانها الخاص وحريتها التامة سمحت لدولة اخرى باقامة جيوش فى مناطق معينة هذا فضلا عن ان وجود هذه الجيوش مما يعرقل مساعينا ومما لا يأتلف وكرامتنا القومية لقد عودت بريطانيا الامم الضعيفة على هذه الاساليب النكراء والتى اصبحت لاتخفى على أحد وقد ظهر للناس ماترومه من وراء ذلك ، فاعطاها الصلاحيات الواسعة ومنحها كلما يتصور العقل كلمات الاستقلال التام والحرية المطلقة للدول الممحية كل ذلك انما هو نوع من التمويه والخداع تنزع به للوصول الى غاياتها الاستعمارية فكندا واوستراليا مستعمرات بريطانيتان ولكنهما فى الوقت نفسه مستقلتان لهما كراسى فى عصبة الامم غير انها نظراً للحقوق الدولية المرعية لم تعتبر كدولتين مستقلتين لهما كيانهما الخاص فكيف بنا ونحن قد اعترفنا بالحماية والاحتلال والاستعمار فهلا يحق لنا ان نستهتر باستقلالنا المشلول الذى تقدمه الينا بريطانيا مقيدا بنصوص مثل هذه المادة المجحفة ؟

ولقد نصت المادة الاولى مسؤولية حفظ الامن الداخلى فى العراق وايضا (بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجى تنحصران فى صاحب الجلالة ملك العراق)

ولا ندرى كيف استطاعت هذه الوزارة ان توفق بين هذه المادة وبين واقع الحال ؟ ماهى الدواقع التى تمنعنا من التجنيد الاجبارى اذا كنا فى الحقيقة مستقلين ؟ وما هو المبرر لمداخلة بريطانيا حتى فى هذه الشؤون الخاصة الداخلية ؟ الا بدل ذلك الاعلى ان انكلترة ماز الت تخدع الامم بهذه الاقاويل ؟!

المادة السادسة

« يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزأ لا يتجزأ منها »

أما ملاحق المعاهدات السابقة ، فهى اجزاء تقبل التجزئية ، ولكل منها عمر معين ، وحد محدود ، ولكن هذه المعاهدة انما تمتاز على غيرها باعتبارها حتى الملاحق فيها اجزاء لا تتجزأ

فاذا رشحت بريطانية العراق لعضوية عصبة الامم ، واذا وافقت عصبة الامم على هذا الترشيح ، واذا تخلص العراق من صك الانتداب واصبح مستقلا فى تولى المسؤليات الخارجية والداخلية واذا تم له كل ذلك ،على زعم الوزاريين ، فان ملحق المعاهدة يبقى لبريطانية حق الاحتلال ، وانه يبيح لقواتها البقاء فى الهنيدى والموصل خمس سنوات ، وبعد هذه الخمس سنوات تنتقل هذه القوات الى مناطق الاحتلال التى عينتها هذه المعاهدة المشؤومة .

ان ملحق المعاهدة جزأ لا يتجزأ منها ، وعمر هذا الملحق « ربع قرن »

فاذا دام استعباد العراق كل هذه المدة ، فان المفاوضة بعدها على استعباد آخر ، أمر حتمته المعاهدة : والملحق فى ضمنها طبعاً !

ولسنا ندرى ماذا نسمى بقاء القوات البريطانية فى الهنيدى والموصل بعد دخول العراق فى عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، اوماذا نسمى هذا الاحتلال القائم خمس سنوات فى هذا الاستقلال الجاثم ؟ وكيف نبرره فى خمس سنوات والعراق معترف باستقلاله من قبل بريطانيه وعصبة الامم ؟

وهناك كارثة اخرى فى اعتبار الملحق جزأ لايتجزأ من هذه المعاهدة هذه الكارثة الكبرى انما هى السيطرة المحكمة التامة على اى تشريع لاترتاح اليه بريطانية او انها تعتبرة ماسا بقوات الانكليز المسلحة فى العراق

اذن فالسلطة التشريعية ، اصبحت مشلولة الارادة فى سن القوانين التى تتطلبها المصلحة العامة ، ثم ان السلطة التنفيذية مضطرة بموجب هذا القيد ، ان لاتخرج على اى شىء تعتبره الحليفة ماساً بقوات بريطانية المسلحة فى العراق .

وعلى الحكومة العراقية ايضاً ان تتخذ التدابير المقتضية لتنفيذ هذا القيد الخطار الثقيل فهنا مثلا قبيلة ترى فيها القوات الانكليزية المسلحة خطراً عليها ، أو فى وجودها ماسا بتلك القوات ، فعلى الحكومة العراقية ان ترغمها على الرحيل الى محل آخر ، وهناك مثلا مرشح للنيابة ، ولكن اذا كان فى صيرورته نائباً ماسا بالقوات الانكليزية المسلحة ، فعلى الحكومة ان تتدخل فى انتخابه ، وتحيل بينه وبين الوصول الى المجلس ، وهنا قانون ، من حق المجلس ان يسنه ، ولكن المناقشة عليه تعتبر ماسة

بقوات الانكليز المسلحة ، واذن فالحكومة يجب ان لا تقدمه الى البرلمان وهكذا الى مالانهاية له .

ثم ان الملحق جزأ لا يتجزأ من المعاهدة ، لانه يرغم الحكومة العراقية على القيام بالتسهيلات اللازمة لتنقل القوات الانكليزية المسلحة فى انحاء العراق ، ولاعالتها واعاشة افرادها وضباطها وحيواناتها ، ولانه ايضاً يضمن لتلك القوات سن القوانين التشريعية التى تتطلبها مصلحة بريطانية فى العراق وان لا تصدر شيئاً الى الخارج من حاصلات البلاد لئلا تحتاج اليه القوات الانكليزية المسلحة واذن لتحى حرية الكمارك !!

ولماذا لا يكون الملحق جزء لا يتجزأ من المعاهدة ، وهو يحتم على الحكومة العراقية المستقلة ان تقوم بجميع التسهيلات التى تتطلبها بريطانية لقواتها العسكرية ، وما تحتاج اليه هذه القوات من استخدام طرق العراق ، وسككه الحديدية ، وموانيه ومطاراته وغير ذلك مما يتفق ومصلحة الاحتلال المباشر

ان الملحق جزأ لا يتجزأ من هذه المعاهدة لانه حفظ لبريطانية حقوقا غفلت عنها المعاهدة نفسها ، ثم انه اقوى غلا من تلك الاغلال والاصفاد .

وليست الغرابة فى ذلك فقط ، وانما الغرابة فى ان الذين اقدموا على توقيع هذه المعاهدة الاحتلالية ، ممن ينتسبون الى المسلك العسكرى ، وكل مافيها شؤون عسكرية لاتخفى على اقل النابهين

ولكن ماذا نعمل ، اذا كانت بريطانية تستطيع ان تجد لها فى هذه البلاد من يعمل على اغفال معلوماته ليرضى بها « الحليفة » وان غضب الواجب ؟ مالعمل !! . . .

السابعة والثامنة

تقول المادة السابعة . ان هذه المعاهدة تقوم مقام المعاهدات السابقة وملاحقها واتفاقاتها فى حين ان كل ماكان فى تلك المعاهدات انما نقل الى هذه المعاهدة فميثاق عصبة الامم وتعهداتها وكل ماله صلة بالانتداب الذى فرضته عصبة الامم ولم يعترف به العراق . كل هذه انتقلت الى المعاهدة الجديدة . فمسؤليات عصبة الامم الانتدابية التى يزعم رئيس الوزراء انها ستنتهى عندما تصبح المعاهدة نافذة فى سنة ١٩٣٢ مازالت مؤيدة فى المعاهدة الجديدة . ونظرة واحدة الى المادة التاسعة تريك ان ميثاق عصبة الامم وتعهداتها الانتدابية جاءت بشكل فى المعاهدة لايقبل التأويل او الظن وانما يخالف زعم رئيس الوزراء فقط .

وليس بخاف على الفطن ان وقوع الاختلاف والرجوع الى النص الانكليزى المعول عليه فى امثال هذه الاختلافات مما يخلق مشاكل ومصاعب عظيمة فلم يكتف بما هنالك من الغاز فى اللغة العربيه بل انها عمدت فى الرجوع الى النص الانكليزى الذى نجهل مخبآته وزواياه وذلك مما يخل بمصالحنا الذاتية عند وقوع الاختلاف لان التفسير سيكون وفق رغائب الحليفة ؟! فكيف نقس مثلا المنح والايجار التى فسرت من قبل الهيئات المختلفة تفاسير مختلفة وهل المنح يشبه الايجار ام ان هناك اختلافات عظيمة ازاد بينهما فى هذا الخصوص هذه هى اول الاختلافات والمستقبل ضامن لنا مانقوله .

المادة السابعة — تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليها في بغداد مع الاتفاقيات الفرعية الملحق بهما تمسى ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

المادة الثامنة — يعترف الفريقان السامیان بأنه عند الشروع في هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها بصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبه على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية واذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده.

المادة التاسعة

المادة الثامنة — «ليس فى هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاحتلال او يخل بالحقوق والتعهدات المرتبة او التى قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه وفقاً لميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع فى معاهدة باريس الخ»

حقيقة نص هذه المادة بمعناه الصريح يدل على ان العراق بحكم الانتداب المفروض عليه والذى سيستمر الى اجل غير مسمى من قبل العصبة سيكون ايضاً مقيداً بعد ابرام هذه المعاهدة بجميع التعهدات التى قامت بها انكلترة او ما تبتدء هذه المعاهدة (او التى قد ترتب لاحد الفريقين) وفق ميثاق عصبة الامم.

والغريب العجيب فى ذلك ذكر هذه الفقرة ومعناها انه يمكن لاحد الحكومتين اذا تعهدت بتعهد يكون محتماً على الاخرى ان تقبله من جهة ومن جهة أخرى يكون وفق ميثاق العصبة والدولة المتعهدة امام العصبة هى انكلترة بدون قيد وشرط فلذلك يجب ان نقف على حقيقة هذا الطلاء وبما ان العراق ممنوع بحكم المادة الاولى من اجراء اى عقد مع اية حكومة أخرى ما دامت الشؤون الخارجية بيد الانكليز وما دامت الفقرة الاخيرة موجودة. فالقصد الاصلى هو الاقرار بالانتداب حتى بعد تنفيذ هذه المعاهدة لان انكلترة وفق ما تقتضيه مصلحتها ستعقد معاهدات كثيرة مع الدول الاخرى. والعراق سيكون مجبوراً على

قبوله — اى سيكون ضحية لمصالح انكاترة — ويضع حبل المشنقة بيده على رقبته . ولذلك فان استعمال كلمة احد الفريقين ما هو الا تضليل وخداع ولا يوجد شئ يذكر فى صالح العراق وانما الشئ الموجود انما هو تأييد للانتداب لا غير .

والعجيب ان العراق حتى فى ابان استقلاله المزعوم مرغم على ان يتقيد بتعهدات بريطانية الدولية تلك التعهدات التى كانت تقدم عليها هذه الحليفة ، يوم كان انتداب عصبة الامم يجوز لها ذلك ، ولكن اذا كان حسن نية الحليفة دفعها الى منح العراق هذا الاستقلال التام ، فلماذا تقيده بتلك التعهدات ، والعراق لا رأى له فيها ؟ أذلك من البر بالحلف؟ أم ذلك لان الاستقلال الذى هذا لونه وهذه قيمته ، لا يستغنى عن عن مثل هذه التعهدات ؟

ان هذه المعاهدة تجمع الاضداد فى سطور قليلة وتريد منا ان نغالط انفسنا فى مناقضاتها ، ويأبى المنطق ذلك ؟

المادة العاشرة

« اذا نشأ خلاف ما ، يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة او بتفسيرها فلم يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم . »

لم تكتف الحليفة بما جاء فى المادة الثالثة او المادة التاسعة من القيود والروابط وانما ارادت ان تحكم قيود الانتداب بصورة لاتقبل التأويل بذكرها ايضا فى هذه المادة فى معالجة الخلاف وفقاً لميثاق عصبة الامم . ان الابهام والغموض وماورائهما من الغايات التى تتوخاها الفكرة وان كانت تحت خفاء تجاه ماتتطلبه مصلحتها فانها لاجل الحصول على قصدها جعلت النص الانكليزى هو المعول عليه .

وبهذه المادة جعلت فى التفسير ايضا امكان الخلاف وكان الاحرى بالمتفاوضين ان لايجعلا التفسير واسطة لحل الخلاف فاذا كان يقصد من هذا التفسير ان النص الانكليزى هو المعول عليه فان جهلنا اللغة الانكليزية قد يدعونا الى ان لانعتمد عليه .

ولما كان الانكليز هم الذين وضعوا اسس هذه المعاهدة وموادها فكان الاحرى بهم الا يودعوها كلمات تتحمل الغموض والتفسير ثم يقولونها بعد ذلك حسبما يقتضيه استعمارهم ويؤيد هذا عصبة الامم التى ايدت الانتداب وقررته على العراق من دون ان تأخذ رأى الشعب وبهذا خالفت المادة ٢٢ من ميثاق العصبة نفسها .

يقول العارفون للغة الانكليزية ان كل كلمة يودعهـــا الانكليز فى المعاهدات تتحمل تاويلات كثيرة وتكون هذه التأو يلات حقيقة لاريب فيها تجاه اللغة السياسية الانكليزية المرنة ولنا نأمل ان يكون المفاوضون صريحين فى هذه المادة بعدما ايقنوا ان سياسة الغموض والابهام تطاير شررها فى العراق من جراء بعض نصوص المعاهدات السابقة

ومن دواعى الاسف ايضا ان نجد الغموض والابهام فى المعاهدة حتى فى نصها العربي . وتلك سياسة ،ما كان ورائها الا الشر لهذه البلاد.

المادة الحادية عشرة

كلما عمقنا نظرنا فى هذه المعاهدة من مادة الى اخرى ارتقت معنا الوساوس التى تبتعث الحزن والاسف العميق . . فلقد جاء فى هذه المادة مالا نستطيع عـــده الا انه غل جديد بينما كنا ننتظر ان العراق سيحل من وثاقه .

تنص هذه المادة على ان العراق مقيد الى خمس وعشرين سنة على ان يدخل عصبة الامم فى سنة ١٩٣٢ وهو مبدأ تنفيذ هذه المعاهدة الجديدة .

فالوساوس التى تبعث فينا الخوف واليأس العميق هو ان انجلترا بعد ان اقرت البروتوكول فى وزارة السعدون الثانية كان انتهاء اجل المعاهدة المعقودة فى زمن الوزارة النقيبية الاولى قد خفض الى اربع سنوات ثم يدخل العراق عصبة الامم سنة ١٩٢٨ .

ومع الاسف الشديد ان هذه السنوات الاربع لم تمر حتى حدثت قضية الموصل فاستغلتها بريطانيا وعقدت مع العراق معاهدة جديدة مدتها ربع قرن .

ووضعت شروطاً تخول العراق النظر فى المعاهدة لكل اربع سنوات ايضا وعندما حان الوقت وطالبت الوزارات المتتالية عقد معاهـــدة جديدة تضمن للعراق ما اقرته بريطانيا بعهودها ووثائقها من ان العراق سيخلص من هذه التبعات الممقوتة و يصبح حراً مستقلا .

وعندما حان يوم الحرية التى كنا ننتظرها اذ فاجئتنا انكلترا معاهدة اخرى اصبحنا مقيدين الى خمس وعشرين عاماً تبتدى من سنة ١٩٣٢ — اى بعد دخولنا عصبة الامم.

أما الزمن الذى يتخلل هذه الاعوام — أى الخمس والعشرين سنة — فانه كما جاء فى تعليقنا على المواد المتقدمة وكما اشرنا الى مواطن الغموض منها فان بلادنا تصبح وكراً للطائرات الانجليزية ومسرحا لجيوشهم الغير مقيدة بعدد معين واخذ مناطق معينة فى البلاد تكون تحت الاستعمار والاحتلال الدائمى نظراً لما جاء فى المدة وبعد مضى عشرين عاما على هذا التفريط تعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حماية وحفظ مواصلات الامبراطورية البريطانية ، ولابد أن امد المعاهدات سيكون الى مدد لا تنتهى الواحدة حتى يبدأ بأخرى جديدة .

ولا يخفى ان معاهدة عام ١٩٢٧ كانت بلا اجل ولذلك ضج الشعب العراقى من شبحها واضرارها ، ومن هنا اتعظ الانجليز بتلك الصرخة واصبحوا يقيدون المعاهدات بمدد معينة ليتقبلها الناس على زعمهم .

وهنا نريد ان نناشد الذى عقدوا المعاهدة الجديدة هل صادف التاريخ قديماً وحديثاً ان عقدا يبرم بين فريقين ثم يؤجل التنفيذ الى زمن آخر فضلا عن ان هذا ايضاً معلق بترشيحنا المزعوم الى عصبة الامم الذى ستقوم به بريطانيا وهذا ايضا مقيد بقبول العصبة ... أما انا فلا أقر هذا لان معاهدة سياسية كهذه لم اعثر عليها فى التاريخ ولم أجد ان عقداً تم بين دولتين وأجل تنفيذه الى أجل آخر . سيما واننا نجد ان هذا الاجل

منوط على فريق واحد دون الاخر .

ونحن نتسائل عن الضمانات القويمة التى تتمكن بريطانيا من تنفيذها اذا لم تستطع ترشيحنا الى عصبة الامم وما هو المانع لدى العصبة مثلا ان تقرر عدم قبولنا ونحن نعلم ان مجلس العصبة هو الذى يقرر ذلك وان هذا المجلس يتكون من عدة دول مختلفة . واذا سلمنا جدلا وقبلتنا العصبة الى حظيرتها فهل يدل ذلك على اننا قد حزنا على الاستقلال الناجز بينما نجد فى العصبة نفسها كراس لدول مستعمرة كالهند وكندا وغيرها .

الامور المهمة من الملحق

رقم — ١

١ — تعيين القوات البريطانية التى تقيم فى العراق من قبل جلالة ملك بريطانيا بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق .

٢ — بقاء القوات البريطانية فى الهنيدى والموصل لمدة خمس سنوات بعد الشروع فى تنفيذ المعاهدة الجديدة .

٣ — مواضع للقواعد الجويـــة التى تتجاوز الثلاث بحسب النص الانكليزى ومنح محلات لاقامة الجنود البريطانية فى القواعد التى تقرر .

ان الفقرة الاولى من الملحق تنص على اطلاق صريح لجلالة ملك بريطانيا بان يعين مقدار هذه القوات ولـكنه يشاور بذلك جلالة ملك العراق وهذا مما لاتجوزه المعاهدات الدولية كما مر شرحه فى المادة الخامسة فهنا معنى المشاورة عبارة عن الاخبار فقط واذا لم يكن ذلك فهل لجلالة ملك العراق تحديد تلك القوات التى يعينها جلالة ملك بريطانيا الجواب كلا ولا رأى لصاحب الجلالة ملك العراق فى هذا الشأن وانما الرأى المطلق لصاحب الجلالة ملك بريطانيا وهذا هو السيطرة والاشراف بعينهما على حقوق البلاد الخارجية والداخلية وبسط الحماية بصورة شاذة بكل معانيها ، وان نصت المادة على ان لا يعتبر هذا احتلالا ولن يمس على الاطلاق بالسيادة .

اما الفقرة الثانية فتبحث عن القوات التى تقيم فى الهنيدى والموصل لمدة خمس سنوات ولا ادرى كيف اعبر عن وجود هذه القوات الاجنبية

ان لم تكن هذه على الاقل سيطرة او حماية او احتلال اراض معينة من اراضي الدولة المستقلة .

هذه هي نتائج المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٤ التي نصت على ان لا يتجاوز اربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية بأن يأخذ العراق المسؤلية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي ؟

وهذه نتائج المادة الثانية من الملحق للمعاهدة المذكورة حيث الفقرة الاولى تنص على تثقيف الضباط العراقيين في العلوم العسكرية وفن الطيران في المملكة البريطانية او الفقرة الثانية التي تنص على تجهيز الجيش العراقي بكميات وافرة من الاسلحة والذخائر والمعدات والطيارات .

كيف نثق بالعهود ان لم تكن هذه العهود التي نصت بصورة صريحة لم يكن نصيب العراق منها شيء ، وأي بعثة اوفدها العراق الى بريطانية لاجل تعليم الطيران ولذا لم تكن لدينا طيارات من سنة ١٩٢٥—١٩٢٦ حسب منهاج توسيع الجيش ان انكلترة لم تقبل ضباطنا في المدارس الاركان العسكرية ولا اعرف لماذا كتبت هذه الفقرات في الاتفاقية حتى حتى بقينا بلا اسطول جوي الى الان فاليوم الذي نرى فيه احتلال بلادنا جائزاً لهم ولكن ايها البريطانيون السّم انتم الذي كنتم تدربون هذا الجيش منذ عشر سنوات افلم يكن تدريبه من اشغال الاماكن التي يريد الجيش الانكليزي الاقامة بها ولسنا بحاجة اليه

وهكذا رسخ الاعتقاد في اذهاننا بان انكلترة فضلا عن كونها

لا نحترم العهود التي تقطعها معنا ولا تنفذ نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي تبرم بين الطرفين مما هي ملزمة بتنفيذه لانها لا تنوى خيراً لهذه البلاد ولا تفكر في غير ضمان مصالحها . وقضية امساكها عن ارسال ضباطنا وتثقيفهم في المعاهد العسكرية في انكلترة اكبر برهان على قولنا وعدم تنفيذ المرسوم لتوسيع الجيش وايجاد قوة طيران عراقية جعلتنا ان لا نطمئن الى اقوال انكلترة او المعاهدات التي نعقدها معها .

فلو مكنتنا انكلترة من احداث قوات جوية من سنة ١٩٢٥ واعداد ضباط لها لما وجدنا اليوم هذا الاحتلال بعد تنفيذ معاهدة الاستقلال لمدة خمس سنوات أخرى للقوات التي ستسيطر على العراق .

لذلك لا نعتقد اننا بعد خمس سنوات ستمكننا من احداث قوات جوية تقوم مقام تلك القوات في الموصل والهنيدى حيث ان كل دولة فتية لا تتمكن من تنظيم قواتها ولا سيما قوة الطيران لكون القضايا الفجائية التي ستحدث ستكون مانعاً من تشكيل القوات بالسرعة التي تتطلبها فتوة الدولة ولا سيما ان العراقيل التي ستجدها دولة كمثل دولتنا ستكون مانعة لتنظيم هذا المنهاج الذي يتصور رسمه كما شاهدناه في المناهج الاخرى التي تعطلت وهذا سيعتبر من الاسباب الموجبة للحليفة التي بداعي عدم تمكننا من وضع القوات ستبقى قواتها مرابطة الى الامد الذي هي تراه مناسباً وترجع الى نفس النغمات التي سمعناها هذه البلاد فتحتج بهذه الاحابيل على وجوب بقاء قواتها بين ظهرانينا الى ان نحصل على قوة تقام مقامها ولا ندري متى سنحصل على هذه القوة وهي تخلق

فى كل يوم عقبة جديدة كلما طرأ على السياسة تبدل او تحول اللهم الا اذا هى لا تتمكن من البقاء بتأثير النشاط الخارجى لبعض الاقطار المجاورة للعراق نظير تركية وايران او نجد ان الروح الوطني الذى يعمل على قتله بعنف قد اتقد واضطرم وتأججت ناره بحيث يقوم الشعب لاسترداد حقوقه المسلوبة فتنتحل بريطانيا آنئذ عذراً فى سحب قواتها بمقتضى هذه المعاهدة من الموصل والهنيدى وتذهب بهذه القوات الى الصحراء بعيدة عن الاعين .

ويجب ان لا يغيب عن اذهاننا اننا حتى فى حالة تنفيذ انسحاب القوات البريطانية من المواقع الحاضرة الى المواقع الجديدة نقع فى مأزق جديد طالما سنكون عزلا من القوة اللازمة لتحل محل قواتها ولا ندرى كيف نعالج هذه الامور التي ما انزل الله بها من سلطان وقد نص علها فى المعاهدات نصاً صريحاً ولا نحتاج الى التدليل والبرهان

الامور المهمة من الملحق

رقم — ٢

١ — يشترط مراعاة اى تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان على احداثها فى المستقبل

٢ — بقاء الحصانات والامتيازات فى شؤون القضاء .

٣ — اعفاء الضرائب التى تتمتع بها القوات البريطانية من جميع الصفوف .

٤ — مواصلة العمل باحكام اى تشريع محلى له مساس بقوات

صاحب الجلالة البريطانية المساحة. تنص الفقرة الاولى بشرط مراعاة اى تعديلات قد يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان على احداثها فى المستقبل تضل الحصانات والامتيازات فى شؤون القضاء والعائدات الاميرية و فى ذلك الاعفاء من الضرائب .. الخ

ان النصوص المبينه فى المعاهدات والمصدقة من قبل العصبة لم تنفذ لكونها مما تستلزم تقدم العراق ومن جهة اخرى ان المواد التى تثقل كاهل العراق ، وشروط استخدام الموظفين كان صريحا بصورة لاتقبل التأويل ونفذت كما تقتضيه مصلحة بريطانيا وعليه جعلت حالة البلاد الاقتصادية مضطربة بدرجة كاد الفقر يعم العراق وحكومته فلذلك لانعتقد ان يجرى اى تبديل فى اى شىء من الامور التى غلت ايدينا لحد الان وجعلتنا نعاني ما كانت تعانيه اى امة اخرى فى الازمان المتأخرة . اما بقاء الحصانات والامتيازات التى لم تعترف بها تركيا فبقاؤها فى العراق ماهو الا ظلم وعسف لان الاصل وهى تركيا رفضت تلك الامتياز فالفرع منها وهو العراق يجب ايضا ان لايعترف بها اما نكلترة حليفتنا فهى نفسها تؤيد بقاء الامتيازات فى شؤون القضاء واما رفع الضرائب عن القوات البريطانية التى ستقيم فى العراق لمصلحة البريطانيين وحدهم فامر لا يتفق والنصفة من جهات متعددة نعم ان الضرائب ترتفع بالمعاهدات ولكن هذا يجب ان يشمل الفريقين وبما ان ليس للعراق قوة تقيم فى بريطانيا فلا يمكن ان ترتفع الضرائب التى هى المنبع الوحيد لتنمية روح هذه الحكومة الضعيفة

وبما ان هذه الضربة موجهة رأساً الى الكمارك ونظراً لما يتمتع به فى الوقت الحاضر من الاعفاء البريطانيون القليلو العدد قد جعل دائرة الكمارك تشعر بذلك وطلب المجلس النيابي الحكومة بالغاء هذه الاعفاءات ولكثرة القوات البريطانية التى ستقيم فى العراق لابد وان يجلب لها لوازم ومهمات كثيرة وغيرها فسنقرأ الفاتحة على الواردات التى كان يؤمل العراق ان تزداد من الوارد لها لانه ثبت لدى العموم ان اللوازم تجلب وتعرض فى المزاد العلنى باسم القوة البريطانية واما الطامة الكبرى فى الفقرة الاخيرة من هذا البحث فهى جعل المجالس النيابيـــة تحت الانحصار يذكر كلمة مواصلة العمل باحكام اى تشريع محلى له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة فلذلك لم يبق امكان الانتقال هذه البلاد من ادوار الاحتلال الى الحياة النيابية . لانه من المفهوم ان قائد القوات والحاكم الملكى العام والمندوب السامى ايام الاحتلال وفى نشر الدستور وضعوا اكثر من القواعد والتشريع لحماية وصيانة القوات المسلحة البريطانية فلتعهد بمواصلة استمرار العمل بموجب تلك الاوامر والبيانات والمنشورات التى اصبحت بحكم القانون الاساسى من القوانين التى كان للمجلس النيابي حق تعديلها وتبديلها انما هى ضربة على حرية التشريع على الدستور ومن تلك المناشير والبيانات نظام العشائر الذى بموجبه ينفى العراقيون فى محلات اقامتهم وسكناهم الى اماكن بعيدة او يحظر على العراقيين الدخول فى مناطق معينة كما كانت الحال فى ايام الاحتلال وما ذلك الا بحجة حماية وسلامة القوات البريطانية المسلحة

الامور المهمة من الملحق

رقم — ٣

١ — يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات البريطانيه وتدريبها واعاشتها وعلى منحها

٢ — عين تسهيلات استعمال اللاسلكى التى تتمتع بها عند الشروع فى تنفيذ هذه المعاهده فى الوقت الذى يجب ان تكون مرافق البلاد بيدنا جاهزة لانعاش تجارة البلاد وتشييد عمرانها من صادر و وارد نجد الضرورات الحربية تقضى بايقاف هذه الحركة وجعل الموانئ والسكك حديدية والطرق بيد الاجنبى لنقل قواته ومؤنته كما تنص عليه الفقرة ٣ من الملحق . وقد تستخدم هذه القوات بتنقلاتها المذكورة للاغراض الحربية و ربما كانت الحرب على اخواننا العرب فى الاقطار المصاقبة لبلادنا أو كانت الحركات الحربية موجهة نحو جيراننا الشرقيين الذين تربطنا بهم روابط مختلفة لايمكن انفصالها ، و ياما اعظم المصيبة اذا كانت حربا كهذه فى غير مصلحة العراق بل تكون لفائدة بريطانية وحلفائها وتأمين اغراضهم المختلفة

* * *

العبارة الثانية من الفقرة ٣ من الملحق تنص على استخدام اللاسلكى من القواعد العامة الدولية ان كل دولة تحتفظ بحقها فى ان ينحصر بها وحدها استعمال اللاسلكى والبرق ونقل البريد ويقصد من هذا الانحصار تملك زمام السيطرة المتفردة على المخابرات والاتصال فى داخل البلاد وخارجها

بالمكاتبة والمراجعة وذلك صونا لمصالح البلاد العامة اذ قد تقضى بعض الظروف ان تغلق هذه المصالح وتعطل المخابرات لمدة وقتية مع جهة أو أكثر أو لا تجرى أية مخابرة على يد هذه المصالح الا بمراقبة شديدة .

أما النص على التسليم باعطاء حق استعمال اللاسلكى فى بلادنا للقوات البريطانية من غير اشراف حكومة العراق ومراقبتها فستخرق به القواعد الدولية العامة ماهو مناف لصالح دولتنا ويفيد السلطات التى يجب على الدولة ان تتمتع بها وحدها .

فتسليمنا بهذا ماهو الاضياع للسيادة الوطنية والقناعة ببسط حماية الاجنبى على ماهو من حقنا وحدنا .

الامور المهمة من الملحق

رقم—٤

١— تعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يقدم حرساً خاصاً من قواته لحماية القواعد الجوية وفقاً للشروط التي يتفق عليها .

٢— سن القوانين التشريعية التى تؤمن تنفيذ الشروط الانفة الذكر.

٣— تعهد صاحب البريطانية بان يقدم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة فى الامور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهى :

١— تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية فى المملكة المتحدة .

٢— تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من

احدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

٣- تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية فى قوات جلالة ملك العراق .

كانت قوة الليفى محسوبة من القوات البريطانية ومربوطة رأساً بالقيادة البريطانية ولا سلطة للحكومة العراقية عليها . ولا شك فى ان كان لوجود هذه القوة تأثيرات سيئة فى البلد وذلك ان العراقيين الذين تألفت منهم تلك القوة لم يتشبعوا قط بالروح الوطنية ولم يتعلقوا بعرش مليكهم ويربطوا بلادهم برباط التضحية والاخلاص بل ان ولاءهم كان للحكومة البريطانية التي يتناولون منها رواتب لا بأس بها ويتمتعون بحقوق وامتيازات تفرقهم عن افراد الجيش العراقى . ثم ان هذه القوة ولدت التنافر بين الاهالى وليس ببعيد الحوادث الوخيمة التى اسفرت عن احتكاكها بالاهلين .

ومما زاد الطين بلة ان تعليم هذه القوة كان باللغة الانكليزية وكان اكبر ضابط عراقى فيها يخضع لاصغر ضابط صف انكليزى كما هى الحالة فى الهند الامر الذى ذهب بعزة نفوس العراقيين واذلهم من اجل دراهم معدودة .

وكنا نتوقع ان تأتينا المعاهدة الجديدة بالغاء هذه القوة الى الابد وازالة لما لها من السيئآت والتأثيرات الاخلاقية والاجتماعية ولكننا ويا للاسف نرى انها ستجدد تحت ستار آخر وهو ستار حرس القواعد الجوية وذلك بصفة قانونية ووفقاً للشروط التى يتفق

عليها الفريقان — اى الشروط التى ترضى الانكليز — وستكون هذه القوة اوخم عاقبة واشد وطأة من الليفى ومعناها تأليف جيش عراقى الاسم اجنبى الصفة فى داخل الجيش العراقى وهذا مما يولد الشقاق والنفرة بين الجيشين . ولما كانت نفقات هذه الليفى الجديدة من خزينة الدولة البريطانية فلا بد من ان الحكومة البريطانية ستبذل لها بسخاء اجرة الخضوع والخنوع واشترا كها فى بسط الحماية على البلاد والعمل على استعمارها وهل من شر اشد من هذا الشر تأثيراً فى حالة البلاد السياسية والادبية والداخلية . وربما تم تأليف هذا الجيش من الاثوريين وهناك الطامة الكبرى فانه سيؤدى الى مشاكل وخيمة العاقبة ولا وجه لحلها.

والله يعلم أين تنتهى نتائج الفقرة الثانية التى تنص على سن القوانين التشريعية لتنفيذ الشروط المتعلقة بالقوات البريطانية وحرسها أجل انه يجوز لدولتين ان تتحالفا فتتفقا على الامور التى يراها كل من الفريقين من مصلحته المشتركة ولكن وضع اليد على التشريع ليس سوى اشراف على المجالس التشريعى الذى يشرف على مصالح الامة ويمثلها ومجلس هذا شأنه ليس سوى مجلس يجرى تأليفه بالتعيين فلا قيمة وطنية له والقوانين الديموقراطية تمنع هذا منعاً باتاً لانه يخل باستقلال الدولة الخارجى والداخلى.

وقد نص الملحق على تعليم ضباطنا الفنون البحرية والعسكرية والجوية فى المملكة المتحدة .

ولا نعلم قيمة هذا النص بعد ان شهدنا واقع الحال يناقضه فقد سبق ان نص على مثل هذا فى المعاهدات السابقة واتفاقياتها الملحقة بها . ومنعنا

من ارسال بعثاتنا العسكرية الى المدارس الحربية الانكليزية فلا شك ان يكون نصيب هذه المادة ما كان لامثالها فى المعاهدة السابقة .

ثم لا ندرى ما معنى هذا التخفيض وان كان يشتمل على التنفيذ . والمعروف ان مدارس انكلترة تكلف الطلاب نفقات باهظة مما لا يلتئم وفقر العراق ولماذا لا تطلق ايدينا فى ان نثقف نشأنا فى المدارس العسكرية الاوربية على حد سواء .

اما ما يختص بتقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات من انكلترة . فقد ذقنا آلامه فى العهد السابق للمعاهدة الجديدة وتكبدت خزينتنا اموالا طائلة بسببه فى حين ان انكلترة بعثت الينا على يد — وكلاء التاج — مواد من حثالة بقايا تجهيزات الحرب العظمى . فكان غبننا فيها صريحاً وافلاسنا المالى واضحاً فلو كان هناك حسن نية لاعطى الخيار لحكومة العراق فى ان تبتاع حاجياتها العسكرية من اى مكان شاءت وكما يتفق و حالتها المالية الضعيفة .

* * *

ويبدو لنا ان قضية الضباط البريطانيين واستخدامهم فى جيشنا ستبقى على ما عرفناها فى السابق من المرارة اذ نصت العبارة الـ (٣) على تقديم ضباط بريطانيين بحريين وجويين وعسكريين لجيشنا . ويعلم من له اقل اطلاع على حالة الجيش وما جرى فى خلال السنوات العشر الماضية ان قضية الضباط البريطانيين من المشاكل التى أرهق بها العراق ولم يستفد الجيش اية فائدة محسوسة من وجودهم . بدليل ان الانكليز

انفسهم يدعون عدم تدرب ضباطنا ووصولهم الى الكفاية المطلوبة فليقل هؤلاء المدعون ما كانت اذن ثمرة وجود الضباط البريطانيين بكثرتهم متغلغلين فى جيشنا . حتى اننا لنعجز عن اشغال اى موقع دفاعى تقضى به الضرورة قبل خمس سنوات أخرى .

واما ما ذكر فى العبارة من انه اذا رؤى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين فقد اتت اشد مما جرينا عليه حتى اليوم . فقد كان بوسعنا ان نستخدم ضباطنا الذين حصلوا من المعاهد الانكليزية على معلومات وافرة يمكن ان يقوموا مقام البريطانيين ولكن هذا النص منع هؤلاء وسيجعلهم مشلولين ولا ينتفع بخدماتهم .

واما الفقرة الاخيرة التى تتناول اذناً عاماً لزيارة شط العرب فهذه ضربة جديدة على سيادتنا الوطنية تقضى على اى اثر للاستقلال حينما تأتي الخليج الفارسى قوات بريطانية تمثل البصرة بداعى الاذن العام ونبقى نحن مكتوفين ولا ادرى كيف نرضى بمثل هذا . ونعترف بان للاجنبي الحق فى ان يمارس ما يريده من مناورات حربية ونحوها فى بلادنا ناظراً الى هذه البلاد كقطع من بلاده .

اليس هذا هو الاستعمار المحض والاستعمار الصحيح بعينه ؟ والا فماذا نسمى لهذا الاعتداء على حقوقنا الاولية وسيادتنا القومية فى بلادنا ؟

عطفاً على المعاهدة التى وقعنا عليها فى هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المتعلقة بالسكك الحديدية

وميناء البصرة والمسائل التي تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها ستكون موضوعاً لاتفاق آخر يعقد باسرع ما يستطاع .. الخ

لانعلم لماذا تعلقت تسوية هذه المسائل فهل ياترى ان تسويتها يشترط فيها ابرام المعاهدة اولا — لان المعاهدة خالية مما يشير الى هاتين المسألتين فهل بهذا الثمن البخس وهو حل مسألة الميناء والسكك الحديدية يجازف بحقوق البلاد بجعلها مستعمرة حتى نحصل على هذه القسمة الضيزى لان هذا الشرط الواقف يستلزم تنفيذ الاصل والحل المطلوب منوط على ما يظهر بابرام المعاهدة ولم قد فرطنا فى حقوقنا وجازفنا فى تصديق المعاهدات اذ كانت تظهر لنا امور ليست فى الحسبان ترغمنا على هذا التصديق

لا يخفى ان ملكية ميناء البصرة عائدة للحكومة العراقية وكان الواجب ان تسجل هذه الدائرة باسم الحكومة العراقية من تاريخ قبولها شرط نقل المرافق اليها ولم يكن اذ ذاك فى تلك الشروط ما ينص على بقاء ملكية الميناء بيد الحكومة البريطانية .

ولما كانت حكومة العراق هى المسؤولة مباشرة عن دين الميناء فاصرار الانكليز على بقاء الملكية بيدهم لا يأتلف مع الحقوق الصريحة للحكومة العراقية . وتمسك الانكليز بادارة الميناء لا يسوغ لهم التمسك بملكيته ايضاً . ولذلك ان الحقوق التى اكتسبتها الحكومة العراقية بشرط نقل المرافق لا يسوغ للحكومة البريطانية ان تتمسك بملكية الميناء وتتخذها من ذلك شرط تشترط علينا لابرام المعاهدة .

ان مسألة السكك الحديدية ايضاً من المسائل التى يستتخذها

الحكومة البريطانية واسطة لتصديق المعاهدة . فهـذه السكك من انقاض الحرب العظمى فى العراق وهى انقاض لاقيمة فعلية لها الانها انشئت بصورة وقتية ولاغراض وقتية وقد اوصى السر هلتن يتغ الخبير البريطاني بشدة تسليمها الى الحكومة العراقيـة بلا ثمن ولكن مرت السنون ولم تبد الحكومة البريطانية حراكا فى هذا الشأن رغماً على مطالبة الوزارات العراقية المتتابعة بحل هذه المشكلة لان انكلترة ترد بقاء سيطرتها عليها بهذه الواسطة . لما انها اتخذتها اليوم واسطة للمصادقة . وهذه السكك لافائدة لنا منها بل كل ما نجنيه من تشغيلها هو الخسارة المحض والان تساومنا بها الحكومة البريطانية على تصديق المعاهدة

فالسكك الحديدية والمنياء انشئت فى زمن الحرب لمقاصد عسكرية وقد استفادت منها جيوش الحكومة البريطانية فى ابان الحرب حتى انها باتت الان لا تصلح لشئ . والديون التى استقرضتها بريطانية من خزينة العراق باسم السكك الحديدية وبلا فائض هى التى جعلتها على وضعها الحاضر ولولا ذلك لما بقى لهذه السكك اثراً . ثم انه فى عرف جميع الدول انه اذا انشأت دولة فى اثناء الحرب انشاءآت مثل هـذه السكك وغيرها فى اراضى دولة اخرى ولاسيما اذا اصبحت حليفة لا تأتي بعد الحرب وتطالبها بثمن انقاض تلك الانشاءات ولا سيما اذا كانت مثل السكك الحديدية العراقية التى اصبحت فى حالة يرثى لها اليوم حتى ان ريعها ينقص عن مصروفاتها كما تثبته ارقام حساباتها ولو نظرت انكلترة الى الدول الاخرى لرأت انها تركت كل انشاءاتها الحربية للدول التى كانت

فى ارضها بلا ثمن .

فالفائدة التى حصلت عليها الحكومة البريطانية من السكك الحديدية العراقية وميناء البصرة فى ابان الحرب وحدها تكفى لان تسلمها مجاناً وبلا قيد ولا شرط الى الحكومة العراقية . ولكننا لا ندرى ولا احد غيرنا يدرى معنى تصلب الحكومة بهذه الامور الا اذا كانت نيـــاتها استعمارية محضة وكان لسان حالها معنا لسان القوى ازاء الضعيف .

ولذلك لا اؤمل ان يكون حل هذه المسائل بجانب الحكومة العراقية نظراً الى هـــذه المعاهدة ولو تم ابرامها ولا تؤمل ان تحل بل ستبقى ما دام علم الانتداب والاستعمار يخفق فوق رؤوسنا ولا يرضى العراق ان يكون تصديق المعاهدة اجرة هذا الحل مهما كان صالحا للعراق .

وقد ورد فى كتاب رئيس الوزراء بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ المرفق بالمعاهدة ان حكومة العراق ستستخدم الرعايا البريطانيين عند حاجتها الى موظفين اجانب . وفى هذا اعتراف صريح باننا ما زلنا بحاجة ماسة الى استخدام هؤلاء الانكليز الذين كثر الاحتجاج ببقائهم بهذه الكثرة فى دواوين الحكومة ولاسيما لفقدان الاختصاص عند معظمهم فى ما اودع اليهم من اعمال ومهمات فى حكومة العراق وشاهدنا اننا نستخدم اجانب برواتب ومخصصات وعقود اقل من استخدامنا للانكليز . ومع ذلك طالما شكونا من وجوب الاستغناء عن هؤلاء الاجانب والاكتفاء بابناء العرب من الاقطار المجاورة . فجاء هذا التصريح يحصر استخدامنا الاجانب بالانكليز . وهكذا سنحرم من الانتفاع بمواهب اخواننا العرب .

ونكلف خزينتنا مبالغ نحن بغنى عنها .

ونخشى ان يحشر العرب من غير العراقيين بمقتضى هذا التصريح فى زمرة المستخدمين الاجانب . واننا نعترض اشد الاعتراض على تسمية العرب بالاجانب ونبرأ من ان نعدهم بهذه الصفة . كما اننا لا نرغب الا فى استخدام ابناء بلادنا فى الوظائف واذا انعدم وجود الاختصاص لعمل ما فنفضل العربي الاختصاصي على اى اجنبي لان العربي فى العراق غير اجنبي .

وقد جاء فى الفقرة الاخيرة من كتاب رئيس الوزراء ٣٠ حزيران ايضاً بانه ليس فى المعاهدة التى وقعنا عليها فى هذا اليوم ما يحسن صحة العقود المعقودة والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين

وفى كتابه الاخر بعين التاريخ يقول «بانه فى نية الحكومة العراقية بالنظر الى رغبتها فى تحسين كفاية قواتها البرية والجوية ان تطلب بعثة استشارية بريطانية التى تتعين مددها قبل دخول المعاهدة فى حيز التنفيذ والتى ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الان »

فيفهم من هذا ان الحكومة العراقية لم تكتف بالمستخدمين البريطانين العسكريين الموجودين اليوم وهم يؤلفون جيشاً جراراً بل تريد ان تزيد الطين بلة بهذه البعثة العسكرية الجديدة التى لا نعتقد انها ستكون افضل من البعثة العسكرية البريطانية الحالية ما زالتا تدرب الجيش العراقى منذ عشر سنوات ولكن الجيش لم يستفد من هذه البعثة فائدة فنية تذكر لعدم كفاية رجال البعثة . فالبعثة الجديدة ايضاً لن نستفيد منها سوى مصاريف زائدة تثقل كاهل الخزينة وتزيد شدة الازمة المالية وطأة ، وفى

الوقت الذى نسمع فيه ان الحكومة عازمة على الاستغناء عن الموظفين البريطانيين الموجودين فى الواقع تريد تكثير عددهم و بعثهم ولما كان الجيش صغيراً فلماذا هذا العدد الكثير من الضباط البريطانيين .

فا كرم بها من معاهدة وملحق اللذين اشرت اليهما سابقاً وهما الداهية الدهماء على العراق .

قيمة الاستقلال فى المعاهدة الجديدة

نشر رئيس الوزارة الحاضرة كجندى متفاد لتحقيق رغبات الامة وجلالة الملك منهاجه الوزارى المعهود و بعد الاصرار الشديد من قبل احرار البلاد اضطر فخامته الى نشر الفقرات الست التى اسميت بالاسس ثم شفعت بنشر المعاهدة المشؤومة وعند ارسال النظر الدقيق فى فصولها و بنودها وجدت فى كل ناحية من نواحى النشرات الثلاث مع كل مافيها من غموض وابهام لايعلمه الا من اوحى به، متناقضات كثيرة بعثت الشك والارتياب فى النفوس الامر الذى احدث استياء شديداً وقلقاً عظيما ولو لم يتخذ بعض الغيارى التدابير الفعالة لمعالجة القضية لنشأ عن هذا الاستياء انفجار يعم العراق بطوله وعرضه. اما الانكليز الذين يسعون للاحتفاظ بمصالحهم من هذه البلاد فقد اوعزوا الى جرائدهم الاستعمارية الصادرة فى انكلتره بأن تطبل وتزمر بحسنات المعاهدة الجديدة للعراقيين وبانها فاتحة عصر حرية واستقلال تام للعراق وكان لصدى هذه الجرائد ان اغتر باقوالها فريق من العراقيين البسطاء والسذج فأخذوا يشاركون الانكليز فى لهجتهم بالثناء على المعاهدة بينما الحقائق الراهنة والحالة الحاضرة والعلم الصحيح تثبت عكس مايدعيه اولئك المحبذون وان هذه المعاهدة الجديدة لاتفرق عن سابقاتها

لقد ابان رئيس الوزراء فى منهاجه بقوله (انما بنيت اسس المعاهدة على الاستقلال

التام) ولكننا اذا انعمنا النظر فى المعاهدة تبين لنا ان الاستقلال ناقص ومبتور هذا اذا كان هناك استقلال فهو حبر على ورق لاغير. فاذا كانت هذه الاسس كما يدعى الرئيس قد حققت رغبات الوزارة وجلالة الملك فأن الامة العراقية لو بقيت حرة لابداء رأيها لاثبتت للعالم عكس هذه الدعوة ولذلك ترى الحكومة تناوئ كل من ينتقد المعاهدة ولو كان الانتقاد نزيهاً وقد عطلت فعلا الصحف الحرة التى تنتقد الحكومة ومعاهدتها.

ان رئيس الوزراء الحالى الذى اخذ على عاتقه مسوولية الدفاع عن العراق خارجاً وداخلا كان من اشد الناس تمسكا بقضيه التجنيد الاجبارى التى هى من متممات الاستقلال وقد سلم فى المعاهدة نفسها بمادة تنص على ان مسوولية الامن الداخلى والخارجى تنحصران فى صاحب الجلالة ملك العراق ولكنه من جهة أخرى قيد هذه المادة بالمادتين الاولى والرابعة المخلتين واللتين ستكونان حجر عثرة فى سبيل قضية التجنيد الاجبارى التى نحرص جميعنا عليها كل الحرص لاننا نريد تجنيداً اجبارياً حراً من كل سيطرة، وعلى فرض ان التجنيد الاجبارى مبنى على أسس هذه المعاهدة فلا خير من الجندى الذى يكون حارساً للقوات الجوية وهو بديل جندى الليفى الملغاة ولا خير من جندى يحارب البلاد العربية ويقوم فى وجه ابناء البلاد عند اول اشارة يصدرها قواده المرتبطون بالانكليز كما انه لاخير من جندى يستخدم لصالح الاجنى فقط

وليست هذه المعاهدة الاولى التى غبن بها العراق مع بريطانيا، فقد سبق للوزارة النقيبية الاولى ان عقدت معاهدة انتدابية لمدة عشرين سنة

فقابلها البلاد بالضجة الصاخبة فانزلت مدتها بالبروتوكول المعهود الى اربع سنين ، على ان يدخل العراق بعد انقضاء هذه الاربع سنوات عصبة الامم بدون ان يقيد بشرط او بقيد وان يتمتع بالاستقلال التام ولكن خلقت لنا مسئلة الموصل وزيد على الاربع سنوات ربع قرن .

لقد علمتنا الحوادث ان تحالف القوى مع الضعيف لا يضمن للضعيف شيئاً وانما يرغمه على الاعتراف بما يتطلبه القوى منه وهكذا كان الغنم فى المعاهدات السابقة للانكليز والغرم للعراق فقط.

فمعاهدة ١٩٢٢ التي ابرمها المجلس التأسيسى فى عام ١٩٢٤ بين ازيز الرصاص وقعقعة السيوف قيل انها ايضاً معاهدة تحالف للاستقلال ولكننا مع الاسف لم نر شيئاً يذكر من ذلك الاستقلال بل كفلت المعاهدة للانكليز كل شئ ولم تترك للعراق الا التافه الزهيد ، وهذا التافه الزهيد لم تشأ بريطانيا ان يتمتع به العراق لعدم تنفيذ ما كنا نرجوه حتى ان الانكليز لم يقبلوا بالمفاوضات حول الاتفاقيتين المالية والعسكرية فى حين ان بريطانيا تعهدت بتنفيذ ذلك فى اول سنة ١٩٢٨ « فوراً »

ويا ليت البلاد اقتصرت على المعاهدة الانتدابية الاولى فانها لو فعلت ذلك لكانت على الاقل قد قطعت ثلثى المدة الانتدابية التي فرضتها القوة الغاشمة ولم يعترف العراق بها .

وان النداء الاستعمارى الذى نشر فى جريدة التايمس اللندنية بتهنئة رئيس الوزراء نورى باشا السعيد والسير فرنسيس همفريز المعتمد السامي فى العراق « بنجاح المفاوضة » التى كونت جزءاً بشكل « دومينيون »

مما يؤلم كل عراقي يغار على بلاده ويعد هذا النجاح ضربة قاضية على استقلال البلاد فلمعرفة هذا النجاح الذي ترنمت به الجريدة المذكورة يجب ان نلاحظ المواد التي شرحتها لكي نقف على حقيقة تلك التهنئة ونرجع النظر الى بعض ما قاله الاحرار من الانكليز الذين اعربوا عن ان العراق مهما عقد من المعاهدات لا يجوز له ان يفكر بانه سيحصل على شيء وانما سيثقل كاهل البلاد بامور جديدة كلما طرأ في السياسة تبدل والدليل على ذلك قد عد العراق جزءاً من الامبراطورية او تابعاً لها بما فرضته هذه المعاهدة عليه .

وكلما بادرنا الى المفاوضة لعقد معاهدة او لتعديل مادة منها او اتفاق ملحق بها نجد في البلاد فوضى طارئة لا تلتئم ودستورها الحاضر والذين يحاولون الاخلال باحكام الدستور ينجون منه العقاب سارحين مارحين هذا اذا لم ينالوا المكافأة والاكرام والمناصب العالية من وراء الصيد في الماء العكر مثال ذلك السعي لفصل البصرة عن العراق واحداث المسألة الكردية والتمسك بها فعلا والسعي لتنفيذها عملا . وخلق الانقسامات الطائفية التي لم يكن لها أثر في البلاد وتسليح الالوف المؤلفة من الاثوريين نقضاً لاحكام دستور البلاد وسوقهم بسلاحهم الى المناطق الكردية واتخاذهم سلما للبلوغ مآرب وغايات لا تخفى على احد وهلم جرا . ولذلك جواسيس الاجنبي وارصاده وعيونه يملأون البلاد ويختلقون أموراً ما انزل الله بها من سلطان وذلك كلما بدرت بادرة مفاوضة بيننا وبين الانكليز . ومن البديهي ان الاستشارة الانكليزية هي القابضة على زمام الحكم والادارة

فى البلاد فهل ياترى يجرى هذا كله بغير امر منها؟ ولكن عند ابرام المعاهداة تهدأ الثورات ونخمد السورات و يخفى الجواسيس وغيرهم من ذوى الشرة و الضامرين سوء لهذا القطر عن العيون فما علينا الا ان نفسح المجال لانكلتره لتعمل ما تشاء فى العراق ونربا بانفسنا ان نسلك الطريق الوعرة المبنية على سياسة الاخذ دون الاعطاء . لان الانكليز عند ما يريدون عقد معاهدة (علاوة على ما ذكرته) يفسحون المجال للهج الالسن بكلمات جوفاء كالاستقلال والتعاون والمنافع المتبادلة والحلف والمساواة والحقوق وهلم جرا

ولكنهم يجعلون الغموض والابهام رائدهم فى كل فقرة من فقراتها حتى تؤدى النتيجه الى التفسير الذى يكون فى مصلحة القوى

واذا انعمنا النظر فى المعاهدات الاستقلالية السابقة لوجدناها معاهدات استعمارية استعبادية احتلالية والشاهد على قولنا هذا ان الخبير المالى الذى استدعى الى العراق لاصلاح حالته المالية والاقتصادية قد صرح بمايزيد على ماقلناه بأن العراق فى حالة (دومنيون) ذى استشارة بموجب النظم الخاصة للمستعمرات ولما كان العراق فى نظر انكلتره مفتاح الشرق الاوسط وكانت القوة بيد انكلترة لذلك يجب على كل ان تصرف النظر عن عقد المعاهدات التى تعقد حتى الان لصالحنا ولا ننخدع بمثل هذه الاقاويل الفارغة التى ولدت لنا شروراً لايمكن التنصل منها

وجعلت ابناء البلاد الذين يؤمل الخير منهم ينظر اليهم بعين الازدراء وحصلت النفرة التامة فى مابينهم (وهذا من شروط الاستعمار ولكننا

الان فى القرن العشرين لذا يتحتم علينا ان نقف موقف الحازم القوى ونفكر ملياً ولا نقبل بالذل مهما كلفنا الامر وعلينا ان نوحد صفوفنا رغماً على الشرور التى يولدها المستعمرون كالتفرقه والتجزئة وغيرها ان نقوم فى وجه كل من يريد اذلالنا واغتصاب حقوقنا ونحن متعاضدون ومتكاتفون كالبنيان المرصوص الذى لا يقبل التجزؤ ونداوى جروحنا بايدينا واختم كلامي قائلا هيا بنا الى الاتحاد . هيابنا الى المحافظة على شرف ثوارنا هيا بنا الى الامام لتوحيد كلمتنا بقوة لاتعرف الكلل مطالبين بحقوقنا المغصوبة صارفين النظر عن كل ماصدر منا فردا فرداً وكل عراقى يصم اذنه عن سماع هذا النداء القومي وتلبيته يعد خائناً لوطنه ويهين رمم شهداءه فى اجداثها .

تنبيـــه

جاء فى الفقرة (٢) فى الصفحة ٣٦ ما يلى :

« ٢ــ بقاء الحصانات والامتيازات فى شؤون القضاء »

وقد سقط من هذه الفقرة العبارة التالية الرجاء اضافتها اليها وهى:ــ

« المتعلقة بالقوات البريطانية »

اما ما ذكر فى الصحيفة ٣٧ حين البحث « فى بقاء الحصانات والامتيازات الخ » فان ذكر تركيا هنا انما هو على سبيل الاستطراد .

مضامين الكتاب

١ — المقدمة . الباعث الى تأليف هذا الكتاب

٢ — تفند مواد المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠

٣ — تفند ماجاء فى ملحق هذه المعاهدة

٤ — قيمة الاستقلال فى المعاهدة

ثمن النسخة انتان

341.2567:R17sA:c.1
رامز، محمود
الصحيفة السوداء في تقنيد المعاهدة ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01019652

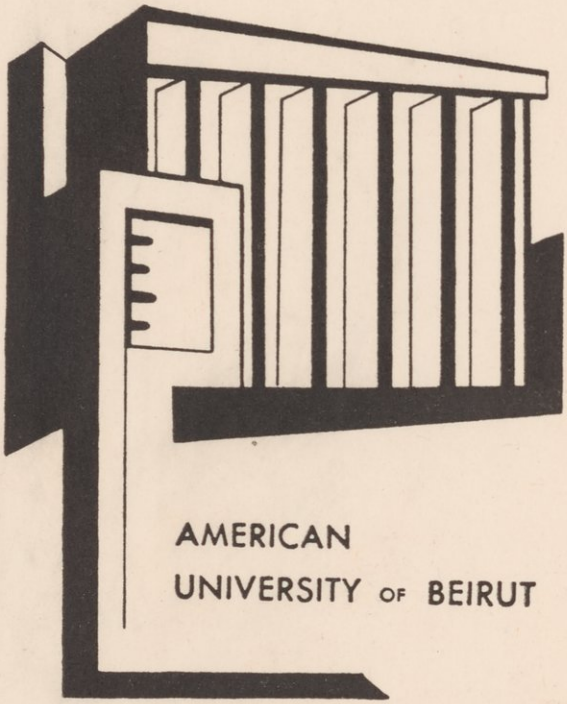

341.2567
R 17sA
C.1